بسم الله الرحمن الرحيم

النيابة العامة
مكتب النائب العام

السيد الرئيس

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة الكرام

تحية طيبة

يسعدني ويشرفني أن أكون بينكم في هذا المؤتمر في ظل الرعاية الكريمة والتنظيم المتميز لشعب وحكومة مملكة تايلند الصديقة بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

لقد دأبت دولة قطر خلال السنوات العشر الأخيرة على تطوير وتنمية الدولة في المجالات كافة. فقد سعت الدولة ابتداءً إلى وضع الخطط التدريجية لبناء دولة المؤسسات والقانون وتطوير التشريعات الوطنية لمواكبة التطورات التي نهدف إلى تحقيقها في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بما ينسجم مع المتغيرات التي يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين.

وقد كانت من أولى تلك الخطوات وضع دستور جديد للبلاد، وإصدار القوانين الجديدة وتعديل الأخر منها لترسيخ القاعدة التشريعية التي تدعم تحقيق طموحاتنا الحالية والمستقبلية. ولقد كان من بين أهم المبادئ التي تضمنها دستور قطر الجديد مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية السلطة

تليفون : ٤٩٣٢٣٢١ (٩٧٤) ـ فاكس : ٤٩٣٢٦٦٦ (٩٧٤) ـ ص . ب : ٧٠٥ ـ الدوحة ـ قطر

القضائية لتستطيع أن تكون أداة فاعلة لتحقيق العدالة. وفي هذا الإطار، صدرت خلال السنوات الثلاث الأخيرة قوانين جديدة من بينها قانون السلطة القضائية وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية. هذا بالإضافة إلى إصدار قانون إنشاء النيابة العامة بصفتها هيئة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية.

السيد الرئيس

وفي ظل هذه التطورات التي تشهدها دولة قطر عموماً وتلك التي تشهدها السلطة القضائية خصوصاً، سعت النيابة العامة منذ تأسيسها في مطلع عام ٢٠٠٣ إلى بناء علاقات التعاون والتنسيق الثنائي مع هيئات النيابة العامة في دول العالم بهدف تحقيق أفضل السبل في مواجهة التحديات المشتركة التي نواجهها في عملنا اليومي. كما تسعى النيابة العامة بدولة قطر إلى المساهمة الفاعلة في تطوير التعاون والتنسيق بين هيئات النيابة العامة على المستوى الدولي لمواجهة التحديات التي تواجه العالم كتلك المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب والجرائم المتطورة المرتبطة بالحاسوب والجرائم الاقتصادية وغيرها. هذا بالإضافة إلى إدراكنا لأهمية إيجاد الفرص للقائمين على هيئات النيابة العامة إلى

تليفون : ٤٩٣٢٣٢١ (٩٧٤) ـ فاكس : ٤٩٣٢٦٦٦ (٩٧٤) ـ ص . ب : ٧٠٥ ـ الدوحة ـ قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

النيابة العامة
مكتب النائب العام

التواصل المستمر لتبادل المعلومات والخبرات والتجارب في مواجهة التحديات المذكورة.

وتحقيقاً لذلك، فقد شاركت النيابة العامة بدولة قطر في القمة العالمية الأولى للنواب العموم والمدعين العامين ورؤساء الادعاء ووزراء العدل المنعقدة في جمهورية غواتيمالا في مطلع عام ٢٠٠٤، حيث تشرفنا بموافقة الدول المشاركة على دعوتنا لاستضافة القمة العالمية الثانية في الدوحة في نوفمبر القادم.

وإدراكاً منا لأهمية دور الأمم المتحدة في هذا المؤتمر من خلال الخبرة الكبيرة التي تتمتع بها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، فقد توجهنا بعد ذلك إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سعياً منا لتحقيق هذا الهدف. وقد صدر نتيجة لتلك الجهود قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رقم ٣٠/٢٠٠٤ ليرحب بجهود دولة قطر لاستضافة القمة العالمية الثانية ولتحديد الدور الذي ستساهم فيه المنظمة الدولية من خلال مكتبها المعني بالمخدرات والجريمة في الإعداد للمؤتمر للخروج بأفضل النتائج. وأود أن انتهز هذه الفرصة للإعراب لكم عن سعادتنا بتقديم الدعوة لكم جميعاً للمشاركة في هذا المؤتمر تحقيقاً للأهداف التي نسعى إليها جميعاً.

تليفون : ٤٩٣٢٣٢١ (٩٧٤) ـ فاكس : ٤٩٣٢٦٦٦ (٩٧٤) ـ ص . ب : ٧٠٥ ـ الدوحة ـ قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

النيابة العامة
مكتب النائب العام

السيد الرئيس

وفي ضوء ما سبق ذكره، أتشرف أن انقل لكم رغبة دولة قطر لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية عام ٢٠١٠، في مدينة الدوحة. كما نود أن نشير هنا إلى إدراكنا بوجود دعوات مماثلة لاستضافة المؤتمر من دول صديقة وهو ما يغمرنا بالسعادة لأننا بالنتيجة نهدف جميعاً إلى دعم جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تحقيقاً للأهداف المشتركة في هذا المجال.

ولا يسعني في النهاية سوى التقدم لكم جميعاً بالشكر والتقدير، واخص بالشكر مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة للجهد والدعم الكبير الذي يقدمه لنا في الإعداد والتحضير للقمة العالمية الثانية للنواب العموم والمدعين العامين ورؤساء الادعاء ووزراء العدل.

شكـــــــــراً لكـــــــــم

تليفون : ٤٩٣٢٣٢١ (٩٧٤) ـ فاكس : ٤٩٣٢٦٦٦ (٩٧٤) ـ ص . ب : ٧٠٥ ـ الدوحة ـ قطر